اعتراضات ابن عصفور في كتابه: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح) على أبي علي الفارسي جمعاً ودراسةً

د٠ عبد الله يعقوب يوسف الفهيد (*)

المقدمة:

الحمد لله وكفى، وسلام على عبده المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى، وبعد:

فإنّ من أكثر مصنّفات العربية التي لاقت رواجاً بين متعلّمي العربية واهتماماً من علمائها كتاب (الإيضاح) لأبي عليّ الفارسي، إذ أقبل عليه الناس شارحين ومعترضين ومختصرين وناظمين.

وعلاقتي بهذا الكتاب قديمة، إذ تناولت في أطروحة الدكتوراه بالدرس من شرح شواهده من العلماء ممن وصلتنا شروحهم وطبعت، وهم: ابن يسعون، والحسن بن عبد الله القيسي، وأبو بكر الشنتريني (الذي طُبع شرحه منسوباً إلى ابن بري)(١). وفاتني أن أتناول شرح ابن عصفور لشواهد الإيضاح المسمّى: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)؛ لأنّه طُبِع بعد تسجيلي لعنوان الرسالة، فقطعت على نفسي عهداً بأن أتناوله في بحث أو بحوث منفصلة.

(*) أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية التربية الأساسية –الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريس.

(١) ينظر: السلمي، رفيع: تحقيق نسبة شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن برّي، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، الرياض: مارس– مايو ٢٠١٢م، (١٦٧– ٢١٥).

الدراسات السابقة:

إنّ الدراسات التي اعتمدت على كتاب (المفتاح) لابن عصفور شحيحة، وهي:

١- الدراسة التي أثبتها الدكتور رفيع السّلمي محقّق الكتاب، وفيها تحدّث عن أصول ابن عصفور النحوية والصرفية، كما تناول بإيجاز شديد موقفه من علماء البصرة والكوفة، وموقفه من سيبويه، ومن الفارسيّ ومن شرّاح شواهد الإيضاح.

٢- البحث الذي نشره الدكتور مساعد بن محمد الغفيلي تحت عنوان (اعتراضات ابن عصفور النحويّة في كتابه المفتاح على ابن يسعون – جمعاً ودراسة)[١] وفيه اكتفى بجمع اعتراضات ابن عصفور النحوية على ابن يسعون.

٣- البحث الذي اشتركتُ فيه مع الدكتور عادل الصرّاف، وأكملنا فيه ما بدأه الغفيلي حين تناولنا الاعتراضات اللغوية غير النحويّة لابن عصفور على ابن يسعون من خلال كتابه المفتاح في شرح أبيات الإيضاح[٢].

**

(١) الغفيلي، مساعد بن محمد: اعتراضات ابن عصفور النحوية في كتابه المفتاح على ابن يسعون، بحث منشور في مجلّة كلّيّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة بجامعة الأزهر، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، القاهرة: يونيو ٢٠٢٠م، (١٢٧٤- ١٣٥٠).

(٢) الفهيد، عبد الله، والصرّاف، عادل: الاعتراضات اللغوية غير النحويّة لابن عصفور على ابن يسعون من خلال كتابه المفتاح في شرح أبيات الإيضاح- جمعاً ودراسة، بحث منشور في مجلّة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، كلية الآداب – جامعة القاهرة المجلد الثاني، العدد الرابع والثلاثون، إبريل ٢٠٢٢م،(٢٣٣- ٢٦٤).

تمهيـد

إنّ الكتب التي تهتمّ بشروح الشواهد عادة ما يكون اهتمامها بالآراء النحوية والصرفية محدوداً، ذلك لأنّ الكتب الأصول التي هي مصدر تلك الشواهد قد صبّت جلّ اهتمامها على هذه الجوانب، فالنظر فيها مرة بعد مرة لا يمثّل أمراً ذا جدوى عند شارح الشواهد غالباً، بل الأجدى عنده أن يهتمّ بمعنى الشاهد والتاريخ والسياقات المرتبطة به، والجوانب الجمالية الأخرى. غير أنّ التوسع في القضايا النحوية والصرفية يختلف مداه عند بعض الشرّاح عنه عند آخرين، ففي حين يكتفي بعض الشرّاح بإيراد موضع الشاهد عند صاحب الكتاب الأصل، نجد آخرين يولون اهتماماً بالبحث والمراجعة والتعقيب والاعتراض.

لقد لمس الباحث عند اطلاعه على (المفتاح) لابن عصفور جرأة كبيرة على آراء أبي علي الفارسي، فلم يكن موقفه من آرائه سلبيّاً، بل كان شارحاً ومعقّباً ومرجّحاً ومعترضاً، حتّى بلغت اعتراضاته عليه أربعة عشر اعتراضاً ما بين نحوي وصرفيّ، وذلك ما جعل الباحث يسلّط الضوء على جمع تلك المواضع ودراستها.

اعتمد الباحث في ترتيب الاعتراضات على ترتيب ورود الشاهد في كتاب الإيضاح، وكانت طريقته في تناول الاعتراض البدء بالبيت أو الأبيات التي يتمحور حولها الاعتراض، ثم بيان رأي أبي علي الفارسي المعترَض عليه فقط، وحجّته فيه، ثمّ بيان رأي ابن عصفور فيه وحجّته وأسباب اعتراضه، ثم دراسة أوجه كل طرف من الطرفين لمحاولة التوصّل إلى الرأي الأرجح، وتقرير وجاهة الاعتراض أو عدمها، قبل الانتقال إلى الاعتراض الذي يليه.

التعريف بطرفي الاعتراض:

أولاً: أبو علي الفارسي[1]:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار بن سليمان الفارسي الفسوي، أوحد زمانه في علم العربية. ولد في مدينة (فسا) سنة ٢٨٨ هـ، طاف البلاد فسكن بغداد ثم رحل إلى الموصل وحلب ثم عاد إلى فارس. وتوفّي أبو عليّ الفارسي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ.

---

(١) لترجمة الفارسي يراجع: شلبي، عبد الفتاح: أبو علي الفارسي حياته ومكانته، دار المطبوعات الحديثة، ط٣، جدة: ١٩٨٩م. وابن النديم، الوراق: الفهرست، دار المعرفة، دط، بيروت: دت، (٩٥).
والحموي، ياقوت: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت: ١٩٩٣م، (٢/ ٨١١-٨٢١).
واليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، القاهرة: ٢٠١٦، (٨٣-٨٤).
والسيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، القاهرة: ١٩٦٤م (١/ ٤٩٦-٤٩٨).
وابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت: ١٩٧٨م، (٢/ ٨٠-٨٢).
والحموي، ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، دط، بيروت: ١٩٩٣م، (٤/ ٢٦٠- ٢٦١).
والأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، دط، بيروت: ١٩٨٣م، (٥/ ١١).
والفارسي، أبو علي: المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط١، بيروت: ١٩٨٦م، (٨).
والبغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة: ١٩٩٧م، (٣/ ٤٤٦).
وزاده، طاش كبري: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٨٥م، (١/ ١٦١).
والقيسي، حسن بن عبد الله: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت: ١٩٨٧م، (٢٨٩).
والإشبيلي، ابن خير: فهرسة ابن خير، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، تونس: ٢٠٠٩م، (٣٩٥).
وابن الأثير، عز الدين: الكامل في التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٨٧م، (٧/ ٤٢٩).

تلقّى العربية عن جلّة من علماء زمانه أشهرهم: أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١ هـ)، والأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ)، وأبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ). وبرع له من التلامذة كثير أشهرهم: أبو الفتح ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، وأبو نصر الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، وأبو الحسن الربعي (ت ٤٢٠ هـ).

وترك الفارسي وراءه العديد من المصنّفات منها: الحجّة، والإغفال، والإيضاح، والتكملة، والمسائل العسكريات، والبغداديات، والعضديّات، والحلبيّات، والبصريّات، والشيرازيّات، والمسائل المنثورة، والعوامل المائة، والمقصور والممدود، وإيضاح الشعر، والتذكرة، وغيرها.

ثانياً: ابن عصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن محمد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرميّ الإشبيليّ، يكنى أبا الحسن[١]. ولد في إشبيلية سنة (٥٩٧ هـ)[٢]، وقيل (٥٩٠ هـ)[٣].

تلقّى علوم العربية على اثنين من أشهر علماء عصره هما: أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)، وأبو الحسن الدبّاج (ت ٦٤٦ هـ)[٤]، وبرع في العربيّة حتّى عُدّ

(١) ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (٢٢/ ١٦٥). وإشارة التعيين (٢٣٦). والكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس (٣/ ١٠٩)، والمراكشي، أبو عبد الله الأنصاري: الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس (٣/ ٣٤٨). والفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري (٢١٨). وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

(٢) الذيل والتكملة (٣/ ٣٤٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

(٣) إشارة التعيين (٢٣٦).

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٥). والبلغة (٢١٩). وفوات الوفيات (٣/ ١١٠).

حامل لوائها في زمانه في الأندلس[١]، وتتلمذ عليه الكثير من النابهين من أبرزهم: أبو حيّان الأندلسي، والشلوبين الصغير.[٢]

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاته فقيل سنة (٦٦٣ هـ)[٣]، ولكنّ أغلب المصادر على أنّه توفّي سنة (٦٦٩ هـ)[٤].

ترك ابن عصفور وراءه مؤلفات كثيرة من أشهرها: المقرّب في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وضرائر الشعر.

**

(١) بغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

(٢) ينظر: الذيل والتكملة (٣/ ٣٤٩). وإشارة التعيين (٢٣٦)

(٣) الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٦). وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٤٩/ ٢٨٨)، والوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٦). وإشارة التعيين (٢٣٧). والبلغة (٢١٩). وبغية الوعاة (٢/٢١٠).

الاعتراضـات

١– في قول الفرزدق:

قرنبى يحكّ قفا مقرفٍ لئيمٍ مآثرُه قعــددِ

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد أبي علي الفارسي بالشاهد من تجويزه حذف علامة التأنيث من جمع التكسير إذا تقدّمته الأسماء الجارية مجرى أفعالها على تأوّل معنى (الجمع) كما يجوز إثباتها على تأوّل معنى (الجماعة)، ولذا أسند (لئيم) دون علامة التأنيث إلى (مآثر) وهو جمع (مأثرة) على خلاف الأصل(١)، ونقل كذلك رأيه في الإسناد إلى جمع السلامة من المؤنّث، إذ وافق الفارسي فيه الكوفيين في تجويزهم إثبات علامة التأنيث وحذفها على التأويل المذكور آنفاً(٢)، ثم قال ابن عصفور: "والصحيح عندي ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفعل المسند إلى جمع السلامة أو ما جرى مجراه حكمه كحكمه لو أسند إلى مفرد ذلك الجمع، وسبب ذلك أنّه لما سلم فيه بناء الواحد جعل حكم ما أسند إليه كحكم ما أسند إلى الواحد"(٣).

الدراسة:

إنّ ما يدل على الجمع في العربية ستة: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير للمذكر، وجمع التكسير للمؤنث، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم(٤). والناس في إسناد الفعل إلى هذه الستة على ثلاثة مذاهب:

---

(١) المفتاح (١/ ١٧٦).

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق (١/ ١٧٧).

(٤) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، ط١، دمشق: ١٩٨٠م، (٣/ ٤٧٨).

١- جمهور الكوفيين يجيزون في كل فعل أسند إلى أيّ من هذه الستة أن تثبت فيه علامة التأنيث على تأول معنى (الجماعة)، وأن تحذف منه على تأوّل معنى (الجمع).

٢- أبو علي الفارسي ومن تابعه يجيزون إثبات علامة التأنيث وحذفها على الوجه الذي ذهب إليه أصحاب المذهب الأوّل باستثناء جمع المذكّر السالم، إذ يلزم فيه عندهم حذف علامة التأنيث.

٣- جمهور البصريين يجيزون الوجهين في أربعة من الستة وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير للمذكر، وجمع التكسير للمؤنث. فأمّا جمع المذكّر السالم فلا يجوز في فعله سوى التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث(١).

وابن عصفور في المسألة موافق للمذهب الثالث، متأوّل ما خالفه من أمثلة على أنّها من قبيل الضرورة إن كان شعراً، أو من قبيل إحلال الصفة محل الموصوف المحذوف إن كان نثرا(٢)، وظاهر كلامه يوحي باشتراطه أن يكون التأنيث في مفرد ما جُمع جمعاً مؤنّثا سالماً تأنيثاً حقيقياً، وهذا ما جوّز عنده إسقاط علامة التأنيث في قوله تعالى: "يكاد السماوات يتفطّرن من فوقهنّ"(٣) عند من قرأها بالياء(٤).

---

(١) ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت ٢٠٠٠م، (١/ ٤١٠).

(٢) ينظر: المفتاح (١/ ١٧٧- ١٧٨).

(٣) سورة الشورى (٥).

(٤) هي قراءة نافع والكسائي، ينظر: ابن الجزري، أبو الخير الدمشقي: النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد ٤ الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت: دت، (٢/ ٣١٩).

أقول: إنّ الموضع الذي خالف فيه ابن عصفور أبا عليّ الفارسي واحد، وهو ما كان المسند إليه فيه جمعاً مؤنّثاً سالماً حقيقيّ التأنيث، والشواهد التي وردت فيها هذه الصورة محدودة يمكن تناولها، وهي:

أ– في قوله تعالى: "يا أيّها النبيّ إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألّا يشركْن بالله شيئاً"(١)، وفي قوله تعالى "يا أيّها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهنّ"(٢)، فقد بنى الفارسي ما ذهب إليه من جواز التذكير والتأنيث في المسند إلى جمع المؤنّث السالم وإن كان حقيقي التأنيث على هذه الآيات، فيما وجّه ابن عصفور متابعاً جمهور البصريين على أنّ ما سوّغ التذكير في الآية هو الفصل بين المسند والمسند إليه بضمير المفعول به، ولولا ذاك لم يجز التذكير عندهم.

ب– وفي قول علقمة:

فقلتُ لها: فيئي فما يستفزّني ذوات العيونِ والبنانِ المخضَّبِ

والتوجيه في هذا البيت هو نفسه في الآية الكريمة، إذ بنى عليها الفارسي ما ذهب إليه، ووجّهها البصريون وابن عصفور على أنّ ما سوّغ التذكير هو الفصل بضمير المفعول به بين المسند والمسند إليه، كما وجّهوها توجيهاً آخر وهو أنّ الكلام على حذف الموصوف، أي: فما يستفزّني النساء ذوات العيون.

جـ– في قول الشاعر:

فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي والطامعون إليّ ثمّ تصدّعوا

إذ حذف علامة التأنيث من الفعل (بكى)، وقد وجّهها البصريون على أنّ لفظ (بنات) لا يدخل في هذا الباب لأنّه لم يسلم لفظ الواحد، فجرى مجرى جمع التكسير.

---

(١) سورة الممتحنة (١٢).

(٢) سورة الممتحنة (١٠).

د- في قول الشاعر:

عشيّة قام النائحات وشقّقتْ جيوبٌ بأيدي مأتم وخدود

وقد وجّهها البصريون على أنّها من قبيل الشذوذ، أو أنّ الكلام على حذف الموصوف، أي: قام النساء النائحات(١).

بناءً على ما سبق أجد أنّ كلّ رأي من الرأيين وجيه مقبول، وإن كنت أميل إلى ما ذهب إليه ابن عصفور في المسألة، لأنّ فيه بناءً على الأكثر.

٢- في قول أوس بن حجر:

دانٍ مسف فُوَيق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراحِ

اعترض ابن عصفور على الفارسي وغيره في عدّهم الشاهد حجّة على تذكير (السحاب)، فبَعد أن ذكر أنّ وجه استشهاد أبي عليّ بالبيت هو أنّ لفظي (دانٍ) و(مسفّ) صفتان لـ(عارض) من قول الشاعر:

يا من لِبرقٍ أبيت الليل أرقبه في عارضٍ كمُضيّ الصّبح لمّاحِ

و(العارض) هو السحاب المعترض، فهو في الأصل صفة قامت مقام موصوفها، فدلّ تذكير الصفات (عارض)، و(دانٍ)، و(مسفّ) عنده على تذكير موصوفها(٢). وردّ ذلك ابن عصفور بأنّ تلك الألفاظ إن عُدّت صفات لموصوف محذوف، فقد لا يكون ذلك المحذوف لفظ (سحاب)، بل يحتمل أن يكون لفظاً آخر من أسماء السحاب كـ(المزن) مثلاً(٣).

الدراسة:

إن الظاهر من كلام ابن عصفور في هذا الشاهد لا ينبئ برفضه الحكم الذي أطلقه الفارسيّ من أنّ لفظ (السحاب) يُذكّر، بل إنّ اعتراضه هنا على صلاحية

---

(١) ينظر: الأندلسي: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١، الرياض: ٢٠٠٨م، (٦/ ١٩٨).
(٢) المفتاح (١/ ٢٢٤- ٢٢٥).
(٣) السابق (١/ ٢٢٥).

البيت الشاهد حجّة على هذا الحكم، وهو في ذلك محقٌ، إذ إنّ الأصل في الشاهد أن يمنع أي احتمال آخر، وهذا ما لم يحقّقه البيت الذي استشهد به الفارسي، وذلك ما دعا الصقلّي فيما ينقله عنه ابن عصفور إلى رفض حجّية البيت لاحتمال آخر غير الذي تبنّاه ابن عصفور، وهو أنّ لفظَيْ (دانٍ) و(مسفّ) صفتان لـ(عارض) نفسها[١]، وهو رأي وجيه أيضاً.

٣- في قول عبد مناف بن ربع الهذليّ:

حتّى إذا أسلكوهم في قتائدة شلّاً، كما تطرد الجمّالة الشردا

نقل ابن عصفور ثلاثة أقوال في جواب (إذا) الواردة في البيت وهي:

١- أن يكون جوابها الفعل المحذوف الناصب للمصدر (شلّاً)، وكأنّه قال: حتّى إذا أسلكوهم في قتائدة شلّوهم شلاً. وهو مذهب الأصمعي والمبرّد، وهو رأي الفارسي المعتَرض عليه.

٢- أن يكون الجواب محذوفاً لفهم المعنى، والتقدير: حتى إذا أسلكوهم في قتائدة استأصلوهم. وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي سعيد السكّري وأبي عبيدة معمر بن المثنّى في أحد قوليه.

٣- أن تكون (إذا) في البيت زائدة، فلم تحتج إلى جواب، وكأنّما قال: حتى أسلكوهم في قتائدة. وهو القول الآخر لأبي عبيدة.

وقد جعل ابن عصفور الرأي الأخير أضعف الآراء لأنّ (إذا) اسم، والأسماء لا تزاد[٢]. كما ضعّف ما ذهب إليه الفارسي من جهة المعنى؛ "لأنّ الشلّ إنّما كان قبل إسلاكهم إياهم في قتائدة"[٣].

---

(١) السابق (١/ ٢٢٤).

(٢) المفتاح (١/ ٢٤٨).

(٣) السابق والصفحة نفسها.

الدراسة:

إنّ البيت الشاهد هو البيت الأخير من قصيدة لعبد مناف بن ربع الهذلي، وقد بدأه بأداة الشرط (إذا) التي تطلب فعلاً للشرط وجواباً له. ولمّا لم يكن ثمّة ما يصلح أن يكون جواباً لـ(إذا) فقد اختلف الناس في التوجيه على المذاهب الثلاثة التي نقلها ابن عصفور.

إنّ ما علّل به ابن عصفور تضعيفه مذهبَ الفارسي من جهة المعنى وجيه. ولعلّ إبقاءه المذهب الثاني فقط دون تضعيف إشعار بميله إليه، وهو الرأي الأقرب من الآراء التي أوردها، ولكنّ البغدادي تبنّى رأياً هو عندي الأقرب إلى الصواب، ذلك أنّ الجواب عنده محذوف أيضاً، ولكنّ سبب الحذف هو تفخيم الأمر، والتقدير: بلغوا أملهم، أو أدركوا ما أحبوا، ونحو ذلك[1]، ومثله في حذف جواب الشرط لتفخيم الأمر قول الله عزّ وجلّ: "ولو أنّ قرآناً سيّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض أو كُلّم به الموتى، بل لله الأمر جميعاً"[2]، إذ تقدير الجواب: لكان هذا القرآن الذي بين أيديكم.

٤- في قول جرير:

والتّيم ألأم من يمشي وألأمهم ذهلُ بن تيمٍ بنو السود المدانيس

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد الفارسي بالبيت الشاهد من أنّ (التّيم) فيه بمنزلة (اليهود) و(المجوس) من حيث أنّهما عُرّفا على حدّ (مجوسيّ) و(مجوس)، و(يهوديّ) و(يهود)، مستدلّاً على ذلك بدخول لام التعريف، إذ لو كان علماً مخصوصاً لم يسُغ دخولها، واستدلّ كذلك بقوله: (وألأمهم) فأعاد عليها ضمير الجمع، إذ لا يسوغ من حيث المعنى عود الضمير على قوله: (من يمشي)، فدلّ بذلك على أنّ المراد: التّيم الذين هم ألأم من يمشي، ألأمُهم ذهلُ بنُ

(١) خزانة الأدب (٧/ ٤٠).

(٢) سورة الرعد (٣١).

تيم[١]. ثم اعترض ابن عصفور على ذلك بقوله: "والصحيح عندي أنّ (التيم) بمنزلة (الفضل)، وليس بمنزلة (اليهود) و(المجوس) ... لأنّ (تيماً) اسم للقبيلة، والمنسوب إلى أسماء القبائل لا يجوز جمعه بحذف ياءي النسب منه، وإنّما يجوز ذلك في المنسوب إلى أسماء الأجناس ... ومما يبين أنّ (تيماً) ليس جمع (تيميّ) أنّه معرفة، ألا ترى أنّك تقول: هو من تيم المضرية، ولا تقول: هو من تيم مضرية، ودخول لام التعريف عليه ليس دليلاً على تنكيره، كما أنّ دخولها على (الفضل) ليس دليلاً على تنكيره[٢].

الدراسة:

إنّ الخلاف في هذا الموضع هو في تصنيف لفظ (التيم)، فمنهم من قال إنّه علم منقول من الوصف أو ما جرى مجرى الأوصاف الغالبة، فيكون الاسم بذلك مفرداً، وتكون اللام فيه غير دالة على التعريف، إذ إنّ الاسم حينئذ يكون معرّفاً بالعلمية، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، وهو أحد الرأيين الذين ذكرهما الفارسي في (التذكرة) فيما نقله ابن يسعون[٣]. ومنهم من ذهب إلى أنّ (التيم) في البيت الشاهد جمعٌ لـ(تيميّ) على النسب، وهو بذلك اسم نكرة عرّفته اللام، وهذا هو رأي الفارسي في كتاب الإيضاح[٤]، وجعله ابن يسعون الرأي الأولى، وردّه ابن عصفور.

أقول: إنّ لكل فريق من الفريقين حجّة قويّة في تصنيف كلمة (التيْم) إن نزعناها من السياق التي وردت فيه، غير أنّها في البيت الشاهد أقرب إلى كونها جمعاً لـ(تيميّ)، بدليل عود الضمير عليها بصيغة الجمع (وألأمهم)، إذ إنّها على

---

(١) المفتاح (١/ ٢٦٢).

(٢) السابق (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٣) ينظر: ابن يسعون، يوسف بن يبقى: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة: ٢٠٠٨م، (٢/ ٦٤- ٦٦).

(٤) التكملة (٣٧٢).

هذا الرأي تكون مطابقة في اللفظ والمعنى، ولو كان المقصود لفظ المفرد لكانت المطابقة في المعنى دون اللفظ دون حاجة، إذ الأولى حينئذ أن يقول: (وألأمها)، ولا مانع عروضيّ يمنع من ذلك.

٥- في قول رجل من بني عديّ:

يا بئرُ يا بئرَ بني عديٍّ
لأنزحنْ قعركِ بالدِّليِّ
حتى تعودي أقطعَ الوليِّ

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد الفارسي في الشاهد من أنّ الشاعر قد أعاد الضمير على البئر مذكّراً فقال: (أقطع) حملاً على معنى (القليب)، ولولا ذاك لقال: (قطعاء)، قال معترضاً: "على أنّه لا حجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون (أقطع) صفة لموصوف محذوف، ... والتقدير: حتى تعودي قليباً أقطع، لأنّ القليب يذكّر ويؤنّث"(١).

الدراسة:

إن الظاهر من كلام ابن عصفور في هذا الشاهد وفي غيره من الشواهد كما سترى أنّه يقدّم بناء الكلام على حذف الموصوف وإحلال الصفة مكانه على أن يبنيَه على توجيه شاذّ أو بعيد، وهو رأي مقبول معتبر، وإن كان تقديره يتوجّه في هذا الشاهد خاصة على توجيه بعيد أيضاً، ذلك لأن المنصوص عليه في الأبيات التي سبقت الشاهد هو لفظ (البئر) لا (القليب). ولذا فإنّ ما قرّره ابن عصفور من أنّ الاحتمال الذي أورده ينفي حجية ما ذهب إليه الفارسي على الإطلاق غير دقيق، وإن كنتُ أجد توجيهه من بناء الكلام على موصوف محذوف هو لفظ (قليب) هو الأقرب.

---

(١) المفتاح (١/ ٣٠٠).

٦– في قول العبّاس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلْهم الضّبعُ

بعد أن أورد ابن عصفور رأي الفارسي في أنّ (ما) في البيت الشاهد هي الرافعة الناصبة؛ لأنّها عاقبت الفعل الرافع الناصب –يعني كان– فعملت عمله، ونقل قول ابن جني: "وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله. أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، ..." [(١)]. اعترض ابن عصفور عليه بقوله: "والصحيح عندي أنّ الحرف إذا جعلته العرب عوضا من اللفظ بالفعل لا يلزم من ذلك أن يلي من العمل ما كان الفعل يليه ... بدليل أنّهم قد جعلوا حرف النداء في نحو قولك: يا عبد الله، عوضاً من اللفظ بالفعل المحذوف، ومع ذلك لا ينصب المنادى، بل ينصبه الفعل المضمر، بدليل أنّهم قالوا: يا إياك، ولو كان الناصب للمنادى حرف النداء لاتّصل به المنادى، لأنّ الحرف إذا عمل في اسم ظاهر نصباً لزم اتصال ضمير ذلك الاسم"[(٢)].

الدراسة:

يدور الخلاف هنا حول (ما) في البيت الشاهد، أهي الرافعة الناصبة بنفسها أم هي عوض من الفعل الناسخ المحذوف. فجمهور النحاة على أنّ العامل هو (كان) المحذوفة على خلاف في تقدير الكلام، فالكوفيون يرون أن (أمّا) هي (إنْ) الشرطية و(ما) الزائدة التي عوّضت (كان) المحذوفة، ورجّحوا شرطيتها لكثرة لحاق (الفاء) بعدها[(٣)]، فيما يرى البصريون أن (أمّا) في الشاهد هي (أنْ) المصدرية و(ما) الزائدة التي أدغمت فيها لتقارب المخارج، وأنّ أصل الكلام: لِأَنْ

(١) المفتاح (١/ ٣٤٢)، والنص في الخصائص (٣٨١/٢).

(٢) المفتاح (١/ ٣٤٢).

(٣) البغدادي، عبد القادر: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، ط٢، دمشق: ١٩٩٣م، (١٧٣/١)، والمفتاح (١/ ٣٤٤).

كنتَ ذا نفر، فحذفت لام التعليل في اللفظ، ثم حذفت (كان) فاستوجب ذلك انفصال الضمير (أنت)، وعوّض عن (كان) بـ(ما) الزائدة[١].

وأمّا ابن جنّي والفارسي –فيما ينقل ابن عصفور– فيريان أنّ (ما) هي التي باشرت الجملة الاسمية بنفسها فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر، وأكّد ذلك الشمني مضيفاً أنّ هذه المباشرة عندهما على سبيل النيابة لا الأصالة[٢].

أقول: إنّي لم أجد فيما اطّلعت عليه من كتب الفارسي ما يدلّ على قوله بهذا الرأي، ولكن إن صحّ ذلك عنه فإنّ ما ذهب إليه سيبويه[٣] وجمهور النحويين من أنّ العامل في الشاهد هو (كان) المحذوفة هو الأولى؛ وذلك للأسباب التي ذكرها ابن عصفور.

٧– في قول الراجز:

قُبحتُمُ يا ظرباً مُحَجّرَه

أو الوبارَ يبتَدِرْنَ الجِحَرَه

بعد أن ذكر ابن عصفور أنّ لفظ (الوبار) الوارد في الشاهد لا يجوز فيه سوى النصب؛ لأنّه عُطف على منادى منصوب لفظاً وموضعاً، ذكر الوجه الذي جوّزه الفارسي من رفع (الوبار) على أنّه معطوف على المنادى (ظرباً) من حيث موضعه لا لفظه، ذلك لأنّ المنادى كما يكون منصوباً في مواضع، فإنّه يكون مضموماً في أخرى، نحو: يا زيدُ، فلمّا كان كذلك جاز عند الفارسي الرفع على

(١) ينظر: الصبّان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ط١، بيروت: ٢٠٠٣م، (١/ ٣٧٨– ٣٧٩).

(٢) ينظر: الشمني، تقي الدين أحمد بن محمد: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق محمد سيد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ٢٠١٢م، (٢/ ١١٩– ١٢٠).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٢٩٤).

الموضع دون اللفظ. قال ابن عصفور: "وهذا المذهب الذي ألزم أبو علي رفع (الوبار) عليه، مذهب بغدادي ليس بمرضي ..." [١].

الدراسة:

إنّ أساس الخلاف بين الفارسي وابن عصفور في هذا الشاهد هو حمل الفارسي التبعية بين (الوبار) و(ظرباً) استناداً إلى الموضع المتوهّم، على حمله على الموضع المتوهّم عند من أجاز الجرّ في (صفيف) في قول امرئ القيس:

وظلّ طُهاة اللحمِ ما بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قدير معجّلِ

من حيث كان يجوز عنده كفّ التنوين من (منضج) وجعل لفظ (صفيف) مضافاً إليه. وذلك مرفوض عند ابن عصفور؛ لأنّ الحكم في بيت امرئ القيس مردود في الأصل، إذ إنّ المنصوب باسم الفاعل ليس بمجرور في اللفظ ولا في التقدير، وعلى ذلك فهو مبني على متوهّم ليس له ما يدل عليه[٢].

أقول: إنّ ابن عصفور هو أصلاً ممن يرفض التقعيد لباب الحمل على التوهّم، ويجعل ما يندرج تحته من باب الضرورات الشعرية[٣]، وإن كان كلامه في رفض قول الفارسي يوحي بقبوله إن كانت هناك قرينة تدلّ على المتوهَّم، وهذا قريب من شرط جواز الحمل عليه عند ابن هشام، إذ اشترط فيه صحّة دخول العامل المتوهَّم، وشرط حسنه عنده كثرة دخول ذلك العامل[٤].

فإذا حاولنا تطبيق هذا الشرط على بيت امرئ القيس وجدناه سائغاً من حيث الاستعمال مع اختلاف طفيف في المعنى، أمّا في البيت الشاهد فالقول فيه ما

---

(١) المفتاح (٢/ ٥٧٠).

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: البجّة، عبد الفتاح حسن: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، ط١، عمّان: ١٩٩٨م (٢٤٩).

(٤) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري المصري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، ط٦، بيروت: ١٩٨٥م، (٦١٩).

ذكره ابن عصفور من عدم الجواز؛ إذ إنّ الأقرب عند رفع (الوبار) أن يكون رفع خبرٍ لمبتدأ محذوف لا رفع حملٍ على متوهّم، وسيؤدي ذلك إلى أن يكون المعنى المتبادر إلى الذهن هو أنّ (أو) في الشاهد تفيد الإضراب، أي: بل أنتم الوبارُ، وليس المعنى عليه.

٨- في قول أبي ذؤيب الهذلي:

مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نتاجُها تُشاب بماءٍ مثلِ ماءِ المفاصلِ

بعد أن ذكر ابن عصفور في شرحه لهذا الشاهد أنّ الفارسي أورده للتدليل على أنّهم يقولون في جمع (مُطْفِل): مطافيل، بإلحاق الياء على غير قياس، واستدلّ بعدم تقييد الفارسي هذا الحكم على أنّه يجيزه في الكلام أيضاً، ثم ذكر أنّ ظاهر كلام الفارسي يعطي أنّه لا يجوز عنده إلحاق الياء في (مشادين) جمع (مُشْدِن)، واعترض عليه بأنّ سيبويه قد حكاها[١].

الدراسة:

إنّ اعتراض ابن عصفور في هذا الموضع يدور حول استنتاج توصّل إليه، مفاده أنّ الفارسي لا يجيز إلحاق الياء في (مشادين)، ودليله على ذلك أنّ الفارسي بعد أن ذكر أنّ الأصل أن يُجمعا على (مطافل) و(مشادن) دون إلحاق، ذكر جواز الإلحاق في (مطافيل) دون (مشادين) [٢].

أقول: إنّ الرأي الذي توصّل إليه ابن عصفور في هذا الموضع ظنّي، يُفهم من ظاهره أنّ العلة التي أجازت جمع (مُطفل) على (مطافيل) على غير قياس متحقّقة في جمع (مشدن) على (مشادين)، وهي أنّ سيبويه قد حكاهما بقوله: "وأمّا مُفعِل الذي يكون للمؤنّث ولا تدخله الهاء فإنّه يكسّر. وذلك مطفل ومطافل،

(١) ينظر: المفتاح (٢/ ٥٥٦- ٥٥٧).

(٢) التكملة (٤٨٩).

ومشدن ومشادن. وقد قالوا على غير القياس: مشادين ومطافيل..." [١]، ولم أجد في كتب الفارسي ما يثبت أو ينفي صراحة ما ذكره ابن عصفور، غير أنّنا سنحاول التوصّل إلى رأي الفارسيّ في المسألة من خلال البحث في العلل التي أوصلته إلى تجويز جمع (مطفل) على مطافيل.

إنّ من الأصول النحوية عند الفارسي أنّ ما خالف القياس المطّرد متوقّف على السماع، فلا يقاس عليه غيره[٢]، وبناء على ذلك فإنّه لا يجوز أن يقاس إلحاق الياء في (مطافيل) على جواز إلحاقها في (مشادين) إلا بنصّ، فأمّا (مطافيل) فإنّ البيت الشاهد نصّ على جوازها، ويمنع من عدّها ممّا أُشبِعت فيه الكسرة للضرورة الشعريّة أنّ الياء فيها يمكن أن تحذف ويبقى الوزن مستقيماً، وأمّا (مشادين) فلم أجد لها نصّا غير حكاية سيبويه إيّاها، ونقل أصحاب المعاجم لها تبعاً لذلك. وعلى ذلك فإنّي أميل إلى ما يراه الفارسي من الفصل بين جواز إلحاق الياء في (مطافيل) عن إلحاقها في (مشادين).

ولا بدّ من الإشارة هنا أنّ ابن عصفور قد ذكر في كتابه (ضرائر الشعر) أنّ الياء لا تُزاد إلا في شاذّ من الكلام، ومثّل على ذلك بـ(مطافيل) و(مشادين)، أو في ضرورة الشعر تشبيهاً بما جمع على غير واحده[٣].

٩– في قول زهير بن أبي سلمى:

ومُفاضةٍ كالنِّهي ينسجه الصَّبا بيضاء كفّتْ فضلها بمهنّدِ

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد الفارسي بالبيت من أنّ لفظ (الدّرع) عنده قد يكون مؤنّثاً بدليل أنّ الصفة التي قامت مقامه (مفاضة) قد جاءت مؤنّثة،

---

(١) الكتاب (٣/ ٦٤٢).

(٢) الفارسي، أبو علي: المسائل العسكريات، تحقيق علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمّان: ٢٠٠٢م (٧٦ وما بعدها).

(٣) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن: ضرائر الشعر، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، بيروت: ١٩٨٠م (٣٧).

ولكنّه اعترض عليه بأنّه يمكن أن يكون المحذوف لفظاً آخر غير (الدرع)، كأن نقدره بلفظ (لامة) مثلاً، لأنّ اللامة من ألفاظ الدرع أيضاً[١]، وهذه العلّة قد سبق لابن عصفور أن احتجّ بها على رفض الاستشهاد في بيت قبلُ[٢].

الدراسة:

إنّ الظاهر من كلام ابن عصفور في هذا الموضع لا ينبئ باعتراضه على الحكم الذي أطلقه الفارسي من أنّ (الدّرع) تذكّر وتؤنّث، بل إنّ محلّ اعتراضه هو صلاحية بيت زهير المذكور دليلاً على تأنيث الدّرع.

فأمّا آراء العلماء في الدرع فما بين من يجعلها مؤنّثة إن أريد بها آلة الحديد المتّخذ للحرب، وبين من يجعلها تذكّر وتؤنّث. وأمّا الدرع الذي هو قميص المرأة فمذكّر لا غير[٣]، يقول ابن سيده: "(درع الحديد) تذكّر وتؤنّث، والتأنيث الغالب المعروف، والتذكير أقلّهما، أولا ترى أسماءها وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنّثة، كقولهم: لامة وفاضة ومفاضة ..." [٤].

والغريب أنّه على الرغم من أنّ الجمهور على تأنيث درع الحديد، إلّا أنّني لم أهتدِ إلى شاهد شعري صريح عليه ينتمي إلى عصور الاحتجاج إلا بيتاً للمختار الثقفي (توفي ٦٧ هـ)، يقول فيه[٥]:

تَسَرْبلتُ من همدان درعاً حصينةً تردّ العوالي بالأنوف الرواغمِ

---

(١) المفتاح (٢/ ٣٨٨).

(٢) يراجع: الاعتراض الثاني والخامس من هذا البحث.

(٣) ابن الطيب، محمد الفاسي: تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١ الرياض: ١٩٨٣م، (٣٢٧).

(٤) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصّص، دار الكتب العلمية، دط، بيروت: دت، (١٧/ ٢٠).

(٥) المرزباني، محمد بن عمران: معجم الشعراء، تحقيق ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت: ١٩٨٢م، (٤٠٨).

أمّا في غير عصور الاحتجاج فأقرب ما وجدت فيه نصّاً على تأنيثها بيت لابن المعتز (توفي ٢٤٧ هـ) يقول[١]:

وألبسْتَني درعاً عليّ حصينةً فناديتُ صرْف الدهر هل مِن مبارزِ؟

واعتراض ابن عصفور على حجّيّة الشاهد وجيه مقبول، ولعلّ ندرة الشواهد على تأنيث الدرع هي ما دعا الفارسي إلى الاستشهاد ببيت زهير في هذا الموضع.

١٠- في قول ابن أحمر:

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنّها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضُها

بعد أن ذكر ابن عصفور أنّ الفارسيّ قد استشهد بالبيت في كتاب (التكملة) على جمع (بَيْض) على (بُيوض) تشبيها بـ(بَيت) و(بُيوت)، أضاف أنّ لأبي عليّ رأياً آخر في (التذكرة) وهو أنّ رواية (بُيوضها) بضمّ الباء مستبعدة؛ لأنّ البيض ضرب واحد ليس بمختلف فيُجمع، بل الرواية: (بَيوضها) بفتح الباء. ثم قال ابن عصفور: "وهذا الاستبعاد مبنيّ على أن يكون (بُيوض) جمع (بَيْض)، والصحيح عندي أنّه جمع (بَيْضة) ...". [٢]

الدراسة:

إنّ الظاهر في اعتراض ابن عصفور على الفارسيّ في هذا الموضع وفي بعض المواضع الأخرى مما هو وارد في هذا البحث أنّ الفارسيّ يقدّم الالتزام التامّ بالقواعد في توجيه المسائل الصرفية والنحويّة، فيما يقدّم ابن عصفور التأويل الذي يتّسق به المعنى، وإنْ قلّ نظيره في الباب.

---

(١) العمري، ابن فضل الله: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١ بيروت: ٢٠١٠م، (٧/ ٢٧٥).

(٢) المفتاح (٢/ ٤٤٥).

فبالحديث عن البيت الشاهد نجد أنّ للفارسيّ رأيَين: الأول منهما أنّ الرواية الصحيحة في البيت (بَيوضها)، فهو لفظ مفرد على زنة فَعول، ويُجمع على فُعُل، فيقولون: (بُيُض)، كما قالوا: رَسول ورُسُل، وصَيود، وصُيُد[1]. والثاني منهما أن يكون لفظ (بُيوضها) جمعاً لـ(بَيْض)، لأنّ هذا الباب مما يطّرد في الصرف العربي أن يُجمع فَعْل على فُعُول، فقالوا: بَيْت وبيوت، ورَأْس ورؤوس، وغيرها.

أمّا ابن عصفور فقد تنبّه إلى الإشكال المعنويّ الذي يترتّب على جعل (بُيوض) جمعاً لـ(بَيض)، وهو أنّ الأصل في الجمع أن يعبّر عن ضروب مختلفة للفظ المفرد، وذلك غير متحقّق هنا، فلمّا كان ثمّة نصّ على ورود هذه الصيغة، كان لا بدّ لابن عصفور أن يجد له تأويلاً تتّسق فيه القواعد الصرفية والمعنوية، فجعل (بُيوضاً) جمعاً لـ(بَيْضة)، وإن كان جمع فَعْلة على فُعول قليل في اللغة، ولكنّ له نظائر، إذ إنّهم جمعوا مَأنة على مُؤون، وبَدْرَة على بُدور[2].

أقول: بناءً على ما تقدّم فإنّي أجد ما ذهب إليه ابن عصفور في المسألة وجيه صحيح.

١١- في قول عبد الله بن الحجّاج الثعلبي:

فارحمْ أُصَيْبيتي الذين كأنّهم حجلى تدرّجُ بالشّربّة وُقَّعُ

بعد أن ذكر ابن عصفور أنّ أبا عليّ يرى أنّ جمع القلّة لـ(صَبِيّ): صِبْية، ولكن على الرغم من أنّهم لم يقولوا في جمع القلّة: أَصْبية، إلا أنّه جاء في الشعر بناء التصغير عليه، فقالوا: (أُصَيْبِية)، قال ابن عصفور: "ولا حجّة له في وجود المصغّر على وجود المكبّر".[3]

---

(١) ينظر: ابن جنّي، أبو الفتح: المنصف، دار إحياء التراث القديم، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، بيروت: ١٩٥٤م، (٣٣٩- ٣٤٠).

(٢) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ: شرح المفصّل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت: ٢٠٠١م، (٣/ ٢٤٤)، المخصص (٢/ ٣٢١).

(٣) المفتاح (٢/ ٤٩٢).

الدراسة:

إنّ مدار الخلاف في هذا الشاهد على لفظ (أُصَيْبِيَة) في البيت الشاهد، وللناس فيه مذاهب:

١– أمّا الفارسي ومن تابعه فيرون أنّه تصغير لـ(أصبية) وإن لم ينطقوا به مكبّراً.

٢– وأمّا ابن عصفور فيرى ما يراه سيبويه من أنّه تصغير لـ(صِبيَة)، ولكنّه صُغِّر على غير بناء مكبّره.

٣– وأمّا بعض الكوفيين فيرون أنّ البناء المكبّر المستعمل منه (صِبْية) محذوف من (أَصبية)، فلمّا صغّروه ردّوه إلى أصله.

٤– ويرى ابن سيده أنّ لفظ (صَبيّ) قد جمع على (أصْبية)، ولذا فقد صُغّر على بنائه الأصليّ.

فأمّا الرأي الأخير فمردود من حيث أنّه لا دليل على أنّهم استعملوا (أصبية) جمعاً لـ(صبيّ). وأمّا ما يراه الكوفيون فقد تكفّل ابن عصفور بالرد عليه من وجهين: الأوّل أنّه لم يجرِ على القياس، ولم يدلّ عليه دليل، والثاني أنّه لو كان محذوفاً من (أصْبية) لم يجب ردّ المحذوف في التصغير على الصحيح من المذهبين في المسألة، من قبل أنّ ما بقي إذا صُغّر فإنّه يكون على بناء المصغّر، ولا يخرج عن أبنية التصغير، يؤكّد ذلك أنّهم صغّروه على القياس، فقد قال رؤبة:

صُبَيّةٌ على الدّخان رُمْكا

ما إن عدا أكبرُهم أن زكّا[(١)]

وأمّا رأي الفارسي في المسألة فغير مستبعد عندي، ذلك لأنّ لفظ (صِبْية) قد صُغّر على أصل بنائه كما في الشاهد الماضي، فقالوا: (صُبَيّة)، فكان الأولى ألّا يجعل لبناء واحدٍ صيغتي تصغير، ولا سيّما أنّ (أُصيبية) وإن لم ينطق بمكبّرها،

(١) ينظر: السابق والصفحة نفسها.

إلا أنّ لها نظيراً في جمع (صَبِيّ)، إذ إنّه قد يُجْمع (فَعيل) إذا كان على معنى الفاعل على (أفْعِلة)، فقالوا في (ذليل): أذلّة، وكذا إذا كان معتلّ اللام منها، كما في جمعهم (نَجيّ) على: أنْجية. كما لا يمتنع أن يُجمع لفظ واحد على جمعين من جموع القلّة، فقد جمعوا (عزيزاً) على صيغتين من جموع القلة، فقالوا: أعزّة وأعزّاء، وقالوا في جمع (شديد): أشدّة وأشدّاء.

١٢- في قول ذي الرمّة:

أعاريب طوريّون من كلّ بلدةٍ يحيدون عنها من حذارِ المقادرِ

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد الفارسي بالبيت الشاهد من أنّ (أفعالاً) تُجْمع على (أفاعيل)، ولذا جمعوا لفظ (أعراب) على (أعاريب)، نقل رأياً لأبي عليّ في (المسائل الحلبية) مفاده أنّ لفظ (أعراب) ليست جمعاً لـ(عرب)؛ لأنّ لفظ (عرب) يضمّ أشخاصاً أكثر من الذين يضمّهم لفظ (أعراب)، وإنّما الأعراب جمع لما لم يُنْطق به، ثم اعترض ابن عصفور عليه بقوله: "وما ذكرته من أنّه جمع لـ(عرب) المنطوق به هو الصحيح عندي، لأنّ ما لم ينطق له بواحد من الجموع قليل، فإن أمكن لـ(أعراب) أن يُجعل جمعاً لـ(عرب) المنطوق به كان أولى"[١].

الدراسة:

إن الخلاف في هذه المسألة صرفيّ دلاليّ، فأمّا الفارسيّ فقد احتكم إلى القواعد الدلاليّة فرفض أن يجعل لفظ (أَعْراب) جمعاً لـ(عَرَب)؛ لأنّ حقّ الجمع أن يضمّ أفراداً أكثر من مفرده، وهو بذلك موافق لسيبويه[٢]. وأمّا ابن عصفور فقد حاول الجمع بين القواعد الصرفية والدلاليّة بدقّة وعمق، فقرّر أن لفظ (أعراب) هو جمع لـ(عرب) حال وقوعه على أهل البادية فقط لا على إطلاقه، وعلى ذلك فلفظ (عرب) يضمّ أشخاصاً أقلّ من (أعراب)، وهو مع ذلك موافق للقياس الصرفي.

---

(١) المفتاح (٢/ ٥٠٦).

(٢) الكتاب (٢/ ٨٩).

أقول: إنّ ما ذهب إليه ابن عصفور في المسألة ذو جانبين: فأمّا أحدهما فيقوّيه، وهو أنّه يحلّ المعضلة في لفظَي (عَرَب) و(أعراب) حلّاً يتّسق فيه الجانبان الصرفي والدلالي، إذ يرى غيره أنّ لفظ (عرب) لا جمع له للإشكال المعنويّ المذكور آنفاً، وأنّ لفظ (أعراب) لا واحد له من لفظه على هذا المعنى. وأمّا الجانب الثاني فيضعّفه، وهو أنّه يترتّب عليه أن يكون للفظ مفرد واحد دلالتان خاصّة وعامّة، والجمع منه منفرد بالتعبير عن الدلالة الخاصّة فقط، وهذا ما لا نظير له.

والذي أميل إليه ما ذهب إليه الفارسيّ من حيث أنّ البناء على ما قلّت نظائره أولى من البناء على ما لا نظير له.

١٣– في قول الصمّة القشيري:

دعاني من نجدٍ فإنّ سنينَه لعبْنَ بنا شيباً وشيّبْننا مردا

بعد ذكر ابن عصفور رأي الفارسي في تحقير (سنين) إذا جعلت النون بدلاً [يعني بدلاً من الياء المحذوفة التي هي لام الكلمة]، وهو أنّه يجوز لك حينئذ ردّ الياء المحذوفة فتقول: سُنَيّين، وعدم ردّها فتقول: سُنَيِّن. وردّ ابن عصفور ذلك بأنّ ردّ الياء المحذوفة سيؤدي إلى اجتماع العوض والمعوّض عنه، وذلك لا يجوز، بل إن جاء شيء منه في كلامهم حفظ ولم يقسْ عليه(١).

الدراسة:

إنّ الخلاف بين ابن عصفور والفارسي في هذا الموضع دقيق يحتاج إلى شرح، ولكنّنا سنحاول أن نختصره في السطور الآتية، فنقول:

إنّ لفظ (سنين) ملحق بجمع المذكّر السالم، وعلّة إلحاقه أنّ المفرد منه مؤنّث في اللفظ وهو (سنة)، و(سنة) اسم محذوف اللام، ولامه إمّا (واو) أو (هاء)، وقد عوّض عن اللام المحذوفة بالتاء المربوطة، ولذا كان الأولى أن يُكتفى بجمعها

(١) المفتاح (٢/ ٥٨٠– ٥٨١).

جمعاً مؤنّثاً سالماً، ولكن لمّا جُمِعت بالياء والنون كانت علامة الجمع المذكّر السالم ذات فضل ومزيّة، ذلك لأنّها صارتْ عوضاً من الذاهب في (سنة).

ثمّ إنّ الأصل في الجمع المذكّر السالم أن تحذف نونه عند الإضافة، ولكنّ الصمّة القشيري في البيت الشاهد قد أثبتها، فخرجت من باب الجمع المذكّر السالم، ونصبت بالفتحة الظاهرة على النون، وهذه لغة بني عامر، فإنّهم يعربون المعتلّ اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنّها أخفّ عليهم، ولأنّ النون قامت مقام الذاهب من الكلمة في حمل علامة الإعراب[1].

وعلى هذه الصورة تعدّدت الآراء في وزنها الصرفيّ، فللأخفش فيها رأيان[2]: أحدهما أنّ الوزن الصرفيّ لسِنين هو (فَعيل)، والأصل: سَنيّ، ولكنّهم كسروا الفاء لكسرة ما بعدها، ثم أبدلوا النون من الياء، والثاني –وهو المختار عنده– أنّ الوزن الصرفي لها هو (فِعْلين) كـ(غِسلين)، فحذفت لامها في (سِنين)، فهي حينئذ على وزن (فِعين).

فإذا أردنا تصغير لفظ (سنين) على أنّ الياء فيها علامة جمع المذكّر السالم فإنّنا نعمد إلى المفرد، ثم نردّ المحذوف منه فنقول: سُنيَّة، أو سُنَيْهة، ثمّ نجمعه، فنقول: (سُنَيّات) عند من جعل لامها واواً، و(سُنَيْهات) عند من جعلها هاء. أمّا على الوجه الوارد في البيت الشاهد، فإن كان على الرأي المختار من رأيي الأخفش فعنده أنّه لا يجوز في تصغيرها سوى ردّ المحذوف، فتقول: (سُنَيّين) على وزن (فُعَيلين)؛ لأنّ الزيادة في آخرها أشبهت الزيادة في الجمع، فلم تحتسب لذلك من بناء الاسم، فلزم ردّها[3]. وأمّا إن كان وزنها (فعيلاً) على الرأي الأول

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، (١/ ٧٥).

(٢) ينظر: ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت: ١٩٨٥م، (٣/ ٣٢٨).

(٣) المفتاح (٢/ ٥٨٢– ٥٨٣) نقلاً عن الأخفش في (الكبير).

من رأيي الأخفش، فتصغيرها على مذهب سيبويه: (سُنَيِّن) بترك ردّ المحذوف، وتصغيرها على مذهب يونس بن حبيب: (سُنَيّين) بردّ المحذوف.

وموضع اعتراض ابن عصفور في المسألة هو أنّ الفارسيّ يجيز في الصورة الأخيرة الردّ وعدم الردّ، بينما لا يجيز ابن عصفور في تصغيرها سوى عدم الردّ، لأنّك إن رددت المحذوف لزمك الجمع بين العوض والمعوّض عنه.

أقول: إنّ ما ذهب إليه ابن عصفور في هذا الاعتراض وجيه من عدّة أوجه، فهو يبني الكلام على الأصل من حيث أنّ (فعيلاً) حقّها أن تصغّر على (فُعَيّل)، ثم إنّ ردّ المحذوف سيولّد مشكلة في الوزن الصرفي بعد الردّ، إذ إنّ النون الأخيرة قد صارت بمثابة لامٍ للكلمة، فما الدور الذي ستؤديه بعد عودة المحذوف؟ فإن كانت ستعود حرفاً زائدا فذلك لا نظير له أن يعدّ الحرف أصلياً في المكبّر ثم يعود في التصغير زائداً، وإن بقي أصلياً بعد عودة المحذوف فذلك مرفوض أيضاً، لأنّه جُعل أصلياً لظرف محدّد، فلا معنى لبقاء أصالته بعد زوال ذلك الظرف.

١٤– في قول حميد بن ثور الهلالي:

فلمّا أتى عامان بعد انفصالِه عن الضّرع واحلولى دماثاً يَرودُها

بعد أن ذكر ابن عصفور وجه استشهاد الفارسي بالبيت الشاهد، وهو أنّ صيغة (افْعَوعَل) قد تتجاوز فتتعدى إلى مفعول به، قال: "وهذا البيت ليس بنصّ عندي في تعدي (احلولى) ... لاحتمال أن يكون انتصاب (دماثاً) على التمييز"(١).

الدراسة:

إنّ موضع الخلاف بين الفارسي وابن عصفور في هذا الشاهد ليس قائما حول قضية نحوية أو صرفية فرعية، بل هو في قضية أصولية تدور حول القطع بحجية شاهد يحتمل من الناحية المعنوية والقواعدية أن يحْمَل على محمل آخر.

(١) المفتاح (٢/ ٦١٧– ٦١٨).

ونحن في قضيّة كهذه نبحث عن الأكثر في الاستخدام بين هذين الاحتمالين فنجعله الأصل الذي يبنى عليه مع مراعاة اتساق المعنى في النصّ.

إنّ الأكثر المطّرد في صيغة (افْعَوْعَل) أن يكون فعلاً لازماً، ولم يشذّ عن هذه القاعدة –فيما ينقلون– سوى قولهم: (اعرورى)، نحو: اعروريت الفرس إذا ركبته عرياً، وقد ذكر الخليل أنّه لم يجئ من صيغة (افعوعل) مجاوزاً [أي: متعدياً] غيره. (١) غير أنّ آخرين ذكروا من الأفعال أيضاً (احلولى)– وهو الفعل نفسه الوارد في البيت– نحو: احلوليت المكان إذا استطبته ووجدته حلواً(٢) وذكر ابن جني شاهداً آخر على تعدّيه، وهو قول الشاعر:

فلو كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كلّ خليل(٣)

وهذا الشاهد لا يحتمل فيه إلا أن نعدّ الضمير المتّصل في (احلولاك) مفعولا به، فإذا كان تعدي الفعل (احلولى) مشهوراً في غير البيت الشاهد، والمعنى في البيت الشاهد يسنده فإنّ الأولى أنْ يبنى عليه، فيكون إعراب (دماثاً) مفعولا به هو الاحتمال الأقوى.

وعلى ذلك فإنّ استشهاد الفارسي بالبيت الشاهد على تعدّي (احلولى) عندي صحيح وجيه.

**

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ط١، بغداد: ١٩٨١م، (٢/ ٢٣٣).

(٢) ابن يعيش، أبو البقاء: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، ط١، حلب: ١٩٧٣م، (٨٦).

(٣) المنصف (٨٢).

الخاتمة والنتائج

في ختام هذا البحث أثبت أبرز النتائج التي توصّل إليها الباحث من خلال الاعتراضات الأربعة عشر التي تناولَها هذا البحث، وهي:

١- أنّ ابن عصفور يتميّز بالجرأة في التعبير عن آرائه، ولذا وجدناه لا يتوانى عن الاعتراض على كبار العلماء –ومنهم الفارسيّ– معزّزاً ما يراه بالأدلّة العلمية.

٢- أنّ الدقّة، والعمق في النظر، وحضور البديهة، علاوة على الحصيلة العلمية الكبيرة التي يملكها ابن عصفور كانت أهم الأسباب التي أوصلته إلى المكانة العلمية التي يشغلها على الرّغم من تأخّره، وهذا ما لمسناه في هذا البحث.

٣- أنّ ابن عصفور يقدّم في آرائه اللغوية الجمع بين الجانبين القواعدي والمعنوي وإن ضَعُف، على الالتزام التامّ بالجانب القواعديّ مع ترك المعنى.

٤- أنّ وجود احتمال آخر سائغ يمنع القطع بحجّيّة النصّ عند ابن عصفور، ولذا نجده يعترض في بعض المواضع على الفارسي في استشهاده ببعض الشواهد التي يمكن أن تُحمل على غير الوجه الذي أراده.

٥- أنّ ابن عصفور كان شديد الحرص على تراث الفارسيّ، ولذا نجده قد اعترض على آراء للفارسي مستقاة من كتب أخرى غير كتاب الإيضاح.

٦- أنّ ابن عصفور على الرغم من كثرة اعتراضاته على آراء الفارسي، إلّا أنّه لم يكن قاسياً في التعبير عن ذلك، فلم يصف آراءه بالقبح أو الفساد أو البطلان، بل اكتفى بالاعتراض عليه.

٧- أنّ اعتراضات ابن عصفور على الفارسيّ كانت في غالبها وجيهة ومستحقّة.

**

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

١- ابن الأثير، عز الدين: الكامل في التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٨٧م.

٢- الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت: ٢٠٠٠م.

٣- الإشبيلي، ابن خير: فهرسة ابن خير، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، تونس: ٢٠٠٩م.

٤- الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، دط، بيروت: ١٩٨٣م.

٥- الأندلسي: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١ الرياض: ٢٠٠٨م.

٦- البجّة، عبد الفتاح حسن: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، ط١، عمّان: ١٩٩٨م.

٧- ابن بري، عبد الله: شرح شواهد الإيضاح، تحقيق عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة: ١٩٨٥م.

٨- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة: ١٩٩٧م.

٩- البغدادي، عبد القادر: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، ط٢، دمشق: ١٩٩٣م.

١٠- ابن الجزري، أبو الخير الدمشقي: النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد ١ الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت: دت

١١– ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة: دت.

١٢– ابن جنّي، أبو الفتح: المنصف، دار إحياء التراث القديم، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، بيروت: ١ ١٩٥٤م.

١٣– الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت: ١٩٩٣م.

١٤– الحموي، ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، دط، بيروت: ١٩٩٣م.

١٥– ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت: ١٩٧٨م.

١٦– زاده، طاش كبري: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٨٥م.

١٧– ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١،١ بيروت: ١٩٨٥م.

١٨– السلمي، رفيع: تحقيق نسبة شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن برّي، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، الرياض: مارس– مايو:٢٠١٢م

١٩– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٩٢م.

٢٠– ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصّص، دار الكتب العلمية، دط، بيروت: دت.

٢١– السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، بيروت: ١٩٧٩م.

٢٢- شلبي، عبد الفتاح: أبو علي الفارسي حياته ومكانته، دار المطبوعات الحديثة، ط٣، جدة: ١٩٨٩م.

٢٣- الشمني، تقي الدين أحمد بن محمد: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق محمد سيد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ٢٠١٢م.

٢٤- الصبّان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ط١، بيروت: ٢٠٠٣م.

٢٥- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: ٢٠٠٠م.

٢٦- ابن الطيب، محمد الفاسي: تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، الرياض: ١٩٨٣م.

٢٧- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: ضرائر الشعر، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، بيروت: ١٩٨٠م.

٢٨- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، تحقيق رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، الرياض: ٢٠١٥م.

٢٩- ابن عقيل، بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، ط١، دمشق: ١٩٨٠م.

٣٠- العمري، ابن فضل الله: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١ بيروت: ٢٠١٠م.

٣١- الغفيلي، مساعد بن محمد: اعتراضات ابن عصفور النحوية في كتابه المفتاح على ابن يسعون، بحث منشور في مجلّة كلّيّة الدراسات الإسلاميّة

والعربيّة بجامعة الأزهر، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، القاهرة: يونيو ٢٠٢٠م.

٣٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض، ط١، الرياض: ١٩٨١م.

٣٣- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، بيروت:١٩٩٩م.

٣٤- الفارسي، أبو علي: المسائل العسكريات، تحقيق علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمّان: ٢٠٠٢م.

٣٥- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، بيروت: ١٩٨٦م.

٣٦- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ط١، بغداد:١٩٨١م.

٣٧- الفيروزأبادي، مجد الديم محمد بن يعقوب: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط١، دمشق: ٢٠٠٠م.

٣٨- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت: ١٩٨٧م.

٣٩- الكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط١، بيروت: ١٩٧٤م.

٤٠- المراكشي، أبو عبد الله الأنصاري: الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، ط١، بيروت: ١٩٦٥.

٤١- المرزباني، محمد بن عمران: معجم الشعراء، تحقيق ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت: ١٩٨٢م.

٤٢- وابن النديم، الوراق: الفهرست، دار المعرفة، دط، بيروت: دت.

٤٣- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري المصري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، ط٦، بيروت: ١٩٨٥م.

٤٤- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ: شرح المفصّل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت:٢٠٠١م.

٤٥- ابن يعيش، أبو البقاء: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، ط١، حلب: ١٩٧٣م.

٤٦- ابن يسعون، يوسف بن يبقى: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة: ٢٠٠٨م.

٤٧- اليماني، عبد الباقي: إشارة التعيين، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، ط٢، الرياض: ١٩٨٦م.

* * *